

## سياسة استهداف التضخم مع إمكانية تطبيقها في الجزائر

# The policy of targeting inflation with the possibility of its application in Algeria.

\* بوقجان وسام

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله-

الجزائر-

o.boukedjane@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/25

تاريخ الاستلام: 2021/12/03

### الملخص:

ظاهرة التضخم تعد من أبرز القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام الاقتصاديين والسياسيين نظرا لآثارها السلبية على مختلف الأصعدة، لذلك هناك قناعة راسخة لدى مصممي السياسة النقدية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتلبية لهذا المسعى جاءت سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية. بناء على ما سبق، فالورقة البحثية تهتم بإلقاء الضوء على سياسة استهداف التضخم والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح والرفع من مستويات الشفافية المطلوبة، فضلا على عرض بعض التجارب والتي استطاعت أن تنجح في تطبيق سياسة استهداف التضخم، مع إمكانية تطبيقها في الجزائر. الكلمات المفتاحية: التضخم، استهداف التضخم، السياسة النقدية، البنك المركزي.

### Abstract:

The phenomenon of inflation is one of the most prominent economic issues that have received the attention of economists and politicians due to its negative effects at various levels, so there is a firm conviction among the designers of monetary policy for the developed and developing countries alike, and in response to this endeavor the policy of targeting inflation came as a modern Framework for monetary Policy management.

Based on the above, the research paper is concerned with shedding light on the policy of targeting inflation and the necessary requirements to successfully embody it and raise the levels of transparency required, as well as presenting some experiences that were able to succeed in implementing the policy of targeting inflation, with the possibility of its application in Algeria.

**Keywords:** Inflation; Inflation targeting policy; monetary policy; central bank.

**JEL Classification Codes :** E31 ; E39.

\* المؤلف المرسل: بوقجان وسام (o.boukedjane@centre-univ-mila.dz)

## 1. المقدمة

يشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية، لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الطويل المدى للسياسة النقدية، كما تبين أيضا منذ نهاية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات، عرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم.

**إشكالية البحث:** انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: " ما الهدف من تبني استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية؟"

**فرضيات البحث:** استراتيجية استهداف التضخم تعمل على استقرار الأسعار على المدى الطويل.

**أهمية البحث:** يكتسي موضوع البحث أهمية كبيرة لاعتبار سياسة استهداف التضخم سياسة نقدية حديثة لمحاربة التضخم، وباعتبار الجزائر محل الدراسة يجب أن ترق أكثر لتعزيز متطلبات تطبيق هذه السياسة والأهمية من هذه الدراسة هو الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى المطبقة لسياسة استهداف التضخم والوقوف أمام العقبات التي تواجه سياسة الاستهداف في الجزائر سعيا من السلطات لتقليصها من أجل تفعيل دور السياسة النقدية في محاربة التضخم وفق الاستراتيجية الحديثة.

**أهداف البحث:** تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإلمام والإحاطة بمختلف الجوانب النظرية لسياسة استهداف التضخم مع إمكانية تطبيقها في الجزائر.

**منهجية البحث:** تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمناسبته لطبيعة الموضوع.

## 2. أساسيات حول سياسة استهداف التضخم:

## 1.2. مفهوم سياسة استهداف التضخم:

## 1.1.2. ظروف نشأة سياسة استهداف التضخم:

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ في نيوزيلاندا في ديسمبر 1989 ثم في كندا في فيفري 1991 ومن ثم المملكة المتحدة في 1992، ثم تلتها باقي الدول الصناعية الأخر كأستراليا والسويد 1993. (طيبة، 2005، صفحة 100)

إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة في التضخم شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل الشيلي وبولندا في 1999، كولومبيا، كوريا وجنوب إفريقيا في 2000، والمجر والمكسيك 2002 وأخيرا الفلبين والبيرو سنة 2002، وقد بلغ سنة 2003 أكثر من 40 بلد استهدف الوصول إلى مستوى متدني من التضخم لكن 18 بلدا منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم. (طيبة، 2005، صفحة 100، 101)

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر استخدام المتغيرات أو الاستهدافات الوسيطة كسعر الصرف والمجمعات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة المتناقضة منها كزيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، فمنذ بداية السبعينات اتجه العديد من الاقتصاديين إلى تأييد الدور الفعال للسياسة النقدية في

التحكم في معدل التضخم والمحافظة على مستو مرتفع للنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة مستندين إل فكرة الاقتصادي "phillips" بوجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة في المدى الطويل. (طيبة، 2005، صفحة 101) وهناك عدة عوامل ساعدت عل ظهور هذه السياسة نذكر منها: (بولعسل و غياط، 2013، صفحة 7، 8) ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد أثر عكسيا على معدل النمو الاقتصادي.

عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية والتضخم مما خلق مشكلة في الغالب لسياسة نقدية تستهدف المجاميع النقدية مما نتج عن التقليل من قيمته والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم، إن عدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج مرضية على تحقيق تضخم منخفض علاوة على ذلك فإن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بالمعلومات الكافية حول موقف السياسة النقدية لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة أي تكون دليلا جيدا لمسألة البنك المركزي إضافة إلى أن الاستهداف النقدي لا يساعد على زيادة شفافية السياسة النقدية ووضع البنك المركزي أمام المساءلة لدى الجمهور.

### 2.1.2. تعريف سياسة استهداف التضخم

لقد وردت العديد من التعاريف لهذا المصطلح ونقتصر على سرد أهمها فيما يلي: (جباري، 2014، صفحة 76،

(77

يعرفها leiderman et Svensson أن استهداف التضخم هو عبارة عن نظام يتميز بتوفر هدف صريح كمي رقمي لمعدل التضخم من خلال تحديد المؤشر، المستوى المستهدف، مجال التغير والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية من تغيير الهدف.. وعدم وجود أهداف وسيطيه مثل استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف. ويعرفها Eser Turar بأنها نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر من الإعلان الظاهر بأن تحقيق استقرار في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية.

مما سبق يمكن تعريف سياسة استهداف التضخم بأنها تبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم، إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصادقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة.

### 2.2. متطلبات سياسة استهداف التضخم وإجراءات تطبيقها:

#### 1.2.2. متطلبات سياسة استهداف التضخم:

#### أ. الشروط العامة لسياسة استهداف التضخم:

يعنى بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول إنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم، ويحدد Fs. Mishikin خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم وهي: (بن علي و طيبة، 2022، صفحة 10)

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف والفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها إلى هذه المعدلات، تتمثل أساسا في شكل دوريات

وتقارير رسمية عن التضخم وبيانات صحفية ومطبوعات والخطابات الرسمية، ففي البرازيل على سبيل المثال يجري نشر قرارات لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي التي تجتمع كل خمسة أسابيع فوراً بعد اجتماعها، وينشر محضر الاجتماع في ظرف أسبوع؛

- التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف؛

- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات-تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم-ليس فقط المجمعات النقدية، واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية، يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بعدل التضخم المحلي؛

- زيادة الشفافية حول استراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية؛

- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف أساسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل.  
يضيف الأستاذ "إسماعيل أحمد الشناوي شرط آخر إلى الشروط المذكورة سابقاً يتمثل في أن يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.  
وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان التي لا تستهدف التضخم على الرغم من التزام بنوكها المركزية الفيدرالية بتحقيق مستوى منخفض من التضخم فهي لا تعلن أولاً أهداف رقمية صريحة إل الجمهور إلى جانب التزامها بتحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة أو تحقيق أسعار فائدة مقبولة في المدى الطويل، أما ألمانيا تعد من البلدان التي يتمتع بنكها المركزي باستقلالية كبيرة ويحقق مستويات منخفضة من التضخم إلا أنها لا تعلن بشكل رسمي وصريح عن أهداف رقمية لمعدلات التضخم، فهي لا تطبق سياسة استهداف التضخم، كما أن البنك المركزي الأوروبي يضع أهداف رقمية معلنة للتضخم لا تتعدى 2% ويسمح بتحقيق أهداف أخرى غير أهداف استقرار الأسعار في المدى الطويل، لذا لا يمكن القول أنه يطبق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، يجب أن تتوفر هذه الشروط كلية حتى يتمكن لأي بلد من تطبيق هذه السياسة.

#### ب. الشروط الأولية لاستهداف التضخم:

تتمثل هذه الشروط في تلك المبادئ والمعايير التي يجب توفيرها في بلد ما وذلك لاكتساب سياسة استهداف فعالة أكبر في تطبيقه، عموماً توجد ثلاثة شروط مسبقة لفعالية استهداف التضخم وهي: (ياسين، 2014، الصفحات 54-56)  
- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: يقتضي هذا الشرط توفر علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ويرى "جونس" أنه يجب أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا يتوجب على السلطات النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة في حال انحراف المعدل عن قيمته كما يتطلب كذلك نجاح هذه السياسة توفر أسواق مالية متطورة لكي يتم استخدام تلك الأدوات بفعالية تسمح بنقل الآثار إلى القطاع الحقيقي وإذا حدثت انحرافات في معدل التضخم يمكن تصحيحها في الوقت المناسب؛

- استقلالية البنك المركزي: يشير مفهوم استقلالية السياسة النقدية إلى منح السلطة القانونية والفعلية للبنك المركزي ليتمكن من تحقيق هدف استقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي للسياسة النقدية، إلا أن هناك أشكالاً متعددة لهذه

الاستقلالية، هناك الاستقلالية القانونية التي تعني النص على أن هدف السياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار بشكل صريح في القانون الي يحكم عمل البنك المركزي في مقابل الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي، وهناك استقلالية الهدف التي تعني استقلالية البنك المركزي في تحديد أهدافه دون التقييد باعتبارات سياسية أخرى في مقابل استقلالية الأداة التي تعني استقلالية البنك المركزي في استخدام أدواته لتحقيق الأهداف التي قد تحددها الحكومة أو يشترط في تحديدها مع الحكومة. وفي نطاق تطبيق نظام استهداف التضخم يتعين على البنك المركزي أن يتمتع باستقلالية الأداة وأن تكون هذه الاستقلالية متحققة بالفعل ومنصوصا عليها في القانون في حالة الدول النامية، ومن ناحية أخرى لا تعتبر استقلالية الأهداف من الأمور الضرورية في حالة إدارة السياسة النقدية في إطار استهداف التضخم.

فقد لجأت بعض الدول التي استهدفت التضخم إلى الاعتماد على الحكومة في الإعلان عن المعدل المستهدف للتضخم، بينما لجأت دول أخرى إلى استخدام البنك المركزي ولجأت دل أخرى إلى التنسيق بين كلتا السلطتين.

- **امتلاك هدف وحيد:** يقتضي هذا الشرط وجود هدف نهائي واحد ووحيد للسياسة النقدية يتمثل في معدل مستهدف محدد لفترة معينة، عند تبني البلد لنظام سعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل مستهدف للتضخم وتحقيق استقرار في سعر الصرف في نفس الوقت، وإذا كان البلد يعرف حركة كبيرة لانتقال الأموال فإن تحقيق هدف استقرار سعر الصرف العملة المحلية يكون على حساب تحقيق معدل تضخم منخفض وهذا ما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية. وإذا ما حدث تضارب بين الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة موثقة، ولكي يتم تفادي هذا التضارب الحاصل يجب اتباع نظام صرف مرن إلى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض لذا يكون الطريق الأكثر أمانا لتفادي المشاكل.

## 2.2.2. إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم:

إذا استوفت أي دولة للشروط العامة وللشروط الأولية بصفة جزئية أو كاملة يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم وفي الواقع العملي يجب مراعاة بعض القضايا المهمة والمتمثلة أساسا في: (رجاء، بدون سنة، الصفحات 8 - 12)

أ. **الجهة المخولة لها تعيين معدل التضخم:** تختلف الهيئات المخولة لها باختلاف الدول، فنجد في الدول المتقدمة الإعلان عن استهداف التضخم من قبل البنوك المركزية ثم توافق عليه الحكومة بعد ذلك، أما في الدول النامية يتم إقراره بالاتفاق والتنسيق المشترك بين الحكومة والبنك المركزي.

ب. **التفاعل مع أهداف سياسات أخرى:** يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجم وغير متعارض مع الهدف الأساسي.

ت. **تعريف مفصل للمعدل المستهدف:** يعتمد التحديد الدقيق لمعدل التضخم المستهدف على الخطوات

التالية:

- تصميم الأفق الزمني.
- تحديد مؤشر مناسب للتضخم.
- تحديد مستوى الاستهداف.
- الاختيار بين معدل أو مدى مستهدف للتضخم.

ث. **المساءلة والشفافية والمصداقية:** الشفافية تعني الإعلان عن الهدف للجمهور وأن البنك المركزي ملتزم بتحقيق هدفه، وتخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار، ويزيد نظام استهداف التضخم من المساءلة لوضعي السياسة النقدية عن تعزيز أكثر للشفافية وتصبح السياسة النقدية أكثر فعالية وهذا ما يؤدي إلى كسب ثقة الجمهور، مما يعبر عن مصداقية السلطة النقدية.

يستخدم نظام استهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب طبيعة النظرة المستقبلية في تحديد معدل التضخم.

### 3.2. تقييم سياسة استهداف التضخم:

نجحت العديد من الدول التي طبقت سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية في تحقيق العديد من المزايا الإيجابية، كما أنها واجهت مشاكل تتعلق بتطبيق هذه السياسة.

#### 1.3.2. مزايا سياسة استهداف التضخم:

وتتمثل أساساً في: (كبوط و جادلي، 2013، صفحة 12، 13)

- يساهم إطار استهداف التضخم في الوصول إلى معدلات تضخم منخفضة والحد من درجة التقلب في معدلات التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستثمار؛
- ضمان استقلالية السياسة النقدية من تبعية السياسات النقدية الخارجية والتركيز على الأولويات والمتغيرات الاقتصادية المحلية؛
- تحسين فرص النمو عبر توفير الاستقرار في معدلات التضخم؛
- يعتبر إطار استهداف التضخم النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة، حيث أن كثير من الدول التي اعتمدت هذا الإطار بدأت بعجز مرتفع في الموازنة العامة، ولكن مع تطبيق هذا الإطار أصبح خفض هذا العجز من الأولويات؛
- تحسين عدم كفاءة السياسة النقدية الذي ينشأ عادة بسبب عدم التزام القطاع الخاص بالسياسات المعلنة؛
- مواجهة الصدمات التي يتعرض لها الطلب والعرض الكليين في النشاط الاقتصادي والتركيز على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية؛
- يعتبر استهداف التضخم إطار مناسب لتحفيز التغير المؤسساتي، بإعطاء البنك المركزي قدراً أكبر من الاستقلالية من خلال تخفيض الضغوط السياسية عليه.

#### 2.3.2. انتقادات سياسة استهداف التضخم:

- بالرغم من المزايا المحققة في ظل استهداف التضخم، إلا أن هناك بعض الانتقادات نلخصها فيما يلي: (كبوط و جادلي، 2013، صفحة 14، 15)
- ليس هناك ضمان لنجاح البنك المركزي في استعمال تقديره بوضع سياسة نقدية ملائمة مقارنة باستهداف المجاميع النقدية أو سعر الصرف، الأمر الذي يجعل استهداف التضخم يطرح مشاكل تتعلق بصغر عينة المشاهدات وقصر فترة التقييم بالإضافة إلى مشكلة تحديد المعايير التي على أساسها يعم التفريق بين من عدمه؛
- تمنح سياسة استهداف التضخم قليلاً من المرونة للبنوك المركزية في حالة الهزات الاقتصادية العنيفة التي تحد بشكل كبير من النشاط الاقتصادي؛

- يصعب استهداف التضخم على السلطة النقدية التحكم في معدل التضخم نتيجة وجود مشكل التباطؤات، وما ما ينعكس سلبا على مصداقية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية؛
- لا يمكن أن يكون استهداف التضخم الإطار الوحيد الذي يحسن أداء البنوك المركزية لأهدافها؛
- قد يساهم استهداف التضخم بالقيام بتقديرات وتوقعات أكثر من اللزوم؛
- عدم الاستقرار المالي نتيجة مرونة سعر الصرف التي يتطلبها استهداف التضخم؛
- استخدام التضخم لا يمكنه أن يمنع حدوث الهيمنة المالية ويحصر آثارها السلبية؛
- يمكن أن يترجم تغيير المعدل المستهدف إلى ضعف إطار سياسة استهداف التضخم لإدارة السياسة النقدية، مما يفقد هذه السياسة مصداقيتها ويحد من مردودها.

على الرغم من هذه الانتقادات إلا أنها لا تنقص من دور هذه السياسة في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل إذا ما تم تطبيقها بصورة جيدة، وذلك باحترام الشروط الأساسية والشروط العامة مع الاعتماد على نموذج إحصائي فعال لتقدير التوقعات التضخمية في المستقبل استنادا إلى المعطيات الاقتصادية والنقدية الدقيقة مع مراعاة الظروف السائدة في الاقتصاد العالمي.

### 3. تجارب الدول المتقدمة والدول النامية التي استهدفت التضخم.

نركز على ثلاث تجارب رائدة في مجال استهداف التضخم في الدول المتقدمة هي: نيوزيلندا، كندا وأستراليا، بالإضافة إلى ثلاث تجارب للدول النامية هي: البرازيل، تركيا والتشيلي.

#### 1.3 تجارب الدول المتقدمة في استهداف التضخم:

##### 1.1.3 تجربة نيوزيلندا:

تمكنت نيوزيلندا من تخفيض معدل التضخم من 17% عام 1985م إلى ما يقارب 5% في 1989م، الشيء الذي دفع بالبرلمان والبنك الاحتياطي لنيوزيلندا سنة 1989 لوضع عقد يتضمن زيادة استقلالية البنك المركزي وجعله من بين أحسن البنوك المركزية استقلالية في العالم، يلزم هذا العقد البنك المركزي بتحقيق هدف وحيد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، ويشترط من وزير المالية ومحافظ البنك التفاوض والإعلان عن الاتفاق المتوصل إليه حول استهداف معدل التضخم، مع وضعه حيز التطبيق وتقييم أداء السياسة النقدية كما يحدد الاتفاق معدل رقمي للتضخم المستهدف والأفق الزمني للوصول إليه. (بوشرمة و بوعاملي، 2013، صفحة 9)

وقد قام بنك الاحتياط لنيوزيلندا بوضع معدل سنوي مستهدف للتضخم من 3% إلى 5% بحلول سنة 1992 إلا أن بقاء الأمر على حاله أدى إلى تغيير المدى إلى 0-3%، وقد أدت معدلات التضخم المنخفضة إلى وقوع الاقتصاد النيوزيلندي في كساد عميق وبطالة مرتفعة مع نهاية سنة 1992، نتيجة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، لكن الفترة الممتدة بين 1992 و1996 عرفت ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 5% مع تراجع مستويات البطالة وبقاء معدل التضخم في مستويات منخفضة. (بوشرمة و بوعاملي، 2013، صفحة 9)

##### 2.1.3 تجربة أستراليا:

تبنت أستراليا سياسة استهداف التضخم بعدما خفضت معدلات التضخم الكبيرة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي من 10% إلى ما يقارب 2% مع بداية التسعينات، ولم تقرر أستراليا نظاما تشريعيًا خاصا باستهداف التضخم مثلما

فعلت نيوزيلندا، كما أوكلت مهمة إدارة السياسة النقدية إلى محافظ البنك الاحتياطي في مارس 1993 والوصول إلى تحقيق معدل تضخم مستهدف من 2% إلى 3% على مدى أفق زمني حدد بستينين، وفي سبتمبر 1994، تم تحديد المعدل المستهدف بدقة بين 2 و3% على مر السنوات، وقد اتسمت سياسة استهداف التضخم في كل مراحلها بمرونة واسعة في التعامل مع صدمات العرض والطلب، الأمر الذي ساعد أستراليا على تخطي الأزمة الآسيوية بنجاح كبير عام 1997. (بوشرمة و بوعاملي، 2013، صفحة 9)

### 3.1.3. تجربة كندا:

على غرار نيوزيلندا وأستراليا، قررت كندا تطبيق سياسة استهداف التضخم بعدما تمكنت من تخفيض معدل التضخم من 10% إلى 4% سنة 1990، ففي سنة 1991 قرر محافظ بنك كندا ووزير المالية للحكومة الفيدرالية بصورة مشتركة وضع معدلات مستهدفة للتضخم، وكان أو مدى مستهدف من 2-4% نهاية سنة 1992 ثم 1.5-3.5% في جوان 1994 و 1-3% في ديسمبر 1995، هذا المدى بقي مطبقا حتى سنة 2001. (بوشرمة و بوعاملي، 2013، صفحة 9)

في ظل هذه السياسة، حققت كندا سنة 1995 معدل تضخم صفري وذلك أدنى من المدى المستهدف في هذه الفترة، لكن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انخفاضا محسوسا بين 1991 و 1995، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 10% بين 1994 و 1995. (بوشرمة و بوعاملي، 2013، صفحة 9)

### 2.3. تجارب الدول النامية في استهداف التضخم.

#### 1.2.3. تجربة البرازيل:

لقد عمل البنك المركزي البرازيلي على استهداف التضخم خلال سنة 1999 بشرط أن تكون نسبة خفض الأسعار 1% في غضون ثلاثة سنوات واعتمدت التجربة على عدة نماذج اقتصادية كلية لسياسة نقدية ذات محتوى نظري، مع مراعاة متغيرات عدة منها: فجوة الناتج، سعر الفائدة الحقيقي، صدمة الطلب وخصخصة شركات الدولة والتوجه نحو تحرير التجارة، كما تم تأسيس مجلس يهدف إلى إدارة العملة وتهدئة الاضطراب المالي والتخفيف من وتيرة التضخم والعمل بشكل مستمر على خفض أسعار الفائدة، فضلا عن اعتماد نماذج تنبؤ كفو للتضخم تركز على تقنيات المعلومات الحديثة وتبني سعر الصرف المرن بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود. (جباري و العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، التشيلي وتركيا، 2014، صفحة 89، 90)

سنة 2001 قدر معدل التضخم المستهدف في البرازيل ب 4% فيما بلغ المعدل الفعلي 7.67% لتتزايد الفجوة بين المعدل المستهدف الذي بلغ 3.5% والمعدل الفعلي 12.53% في سنة 2002 ويرجع ذلك إلى الآثار الناتجة عن تطبيق سعر الصرف المرن وعدم فعالية سياسة استهداف التضخم في بلوغ أهدافها المنشودة، أما بالنسبة لباقي السنوات من 2003 إلى 2013 فقد سجل تقارب إلى حد كبير بين معدل التضخم المستهدف والفعلي ما يعد مؤشرا موضوعيا إلى فعالية السياسة المطبقة.

### 2.2.3. تجربة تركيا:

على الرغم من عدد وحجم الأزمات النقدية والمالية المرتبطة بالعملة التي هزت بتركيا (1974، 1977، 2001، 2004، 2008) فإنها استطاعت في أقل من 20 سنة أن تتحول من دولة تصنف عالميا في مرحلة النمو إلى دولة من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة.

في بداية سنة 2002 أصبح البنك المركزي للجمهورية التركية يتمتع بالاستقلالية التامة فأعلن مرورها إلى استهداف التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية وقد كان اعتمادها هذا النظام ضروريا بسبب ضعف القطاع المالي خلال الفترة 2001-2005؛ حيث تم تحقيق بعض الإصلاحات فأعيد تحديد دور البنك المركزي وأعطى دور أكثر نشاطا وبات هدفه الرئيسي يتمثل في ضمان استقرار الأسعار، كما يحتفظ بحق التدخل من أجل تجنب التقلبات، وتبويجا لهذا المسعى تم الإعلان سنة 2001 عن معدلات التضخم للسنوات الموالية: 35%، 20%، 12% في اتفاق مع الحكومة، فضلا عن تحسن سياسة الاتصال ومصادر المعلومات وتطوير أدوات وطرق جديدة للتنبؤ بالتضخم، أما عام 2005 فقد تم عقد اجتماعات لمجلس النقد بهدف اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بمستوى أسعار الفائدة، وفي أعقاب هذه الاجتماعات نشر البنك المركزي بيانا أكد فيه أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ. (جباري و العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، 2013، صفحة 17، 18)

ويمكن القول إن ما مرت به تركيا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005، يمثل مرحلة تمهيدية هدفها تخفيض مستويات التضخم بشكل محسوس ومن ثم توفير الأرضية الصلبة من أجل الإعلان الصريح عن تبني سياسة استهداف التضخم وفي عام 2006 تم الاعتماد الرسمي للسياسة حيث اتخذ البنك المركزي التركي الإجراءات التالية: (جباري و العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية، 2013، صفحة 18)

تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم باعتباره المؤشر الذي يتمتع بسهولة كبيرة للمتابعة والقراءة الواضحة لدى الجمهور بالإضافة إلى القدرة الجيدة على قياس تكلفة المعيشة.

تم تحديد نطاق السماح بتقلب معدل التضخم الفعلي حوالي +2% مقارنة بالمعدل المستهدف، كما قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم لحدوث تغيرات في معدل التضخم الفعلي.

تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى ويحتوي هذا الإجراء تحديدا ضمنيا للسرعة اللازمة للتدخل لمعالجة الاختلال عند وقوعه.

تمكنت هذه الإجراءات الرامية إلى التطبيق الصريح لسياسة استهداف التضخم في تركيا بالرغم من الظروف التي كان يمر بها الاقتصاد العالمي، ولا سيما في ظل ما فرضته الأزمة المالية العالمية من تباطؤ في معدلات النمو وتزايد جموح التضخم المستورد وتنامي معدلات البطالة.

### 3.2.3. تجربة التشيلي:

خلال مرحلة التوجه التدريجي نحو تطبيق سياسة استهداف التضخم، تمكن البنك المركزي في تشيلي من تحقيق معدل التضخم السنوي مما يقارب 30% في أوائل عام 1990 إلى أقل من 3% في أواخر عام 1999 بعدما شهد المعدل تقلبات كبيرة في السنوات السابقة جراء سياسة التمويل التضخمي التي كانت تنتهجها الدولة بقوة آنذاك، وتعتبر تلك الإنجازات

الخاصة من معدل التضخم المستهدف مثيرة للإعجاب إلى حد كبير. (جباري و العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، التشيلي وتركيا، 2014، صفحة 92)

في النصف الثاني من عام 1999 بدأت المرحلة الثانية حيث عملت السلطات على تنفيذ العديد من التعديلات في إطار التنبؤ الفعلي لسياسة استهداف التضخم، لعل أبرزها يكمن في تعويم سعر الصرف، وتعميق الصرف الأجنبي للمشتقات في الأسواق، والتحرير الإجمالي لحساب رأس المال، وقد نتج عن هذه الإجراءات الجديدة التي تعالج متطلبات المرحلة القادمة بعد الانخفاض المحسوس لمعدلات التضخم، توفير الجو الملائم لتجسيد السياسة، حيث مكنتها الاعتماد التدريجي للسياسة من الحد وبشكل مستمر من ارتفاع معدل التضخم والحفاظ على استقراره. (جباري و العوادي، سياسة استهداف

التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، التشيلي وتركيا، 2014، صفحة 92، 93)

تعد المرحلة الثانية (2000-2006) الأقل تشتتا والأكثر استقرارا على مستوى النتائج، إذ بلغ متوسط معدل التضخم 2.8%، أما الانحراف فقد وصل إلى درجة ضئيلة (1.1%) مما يؤكد حجم النجاح الذي حققته السلطات النقدية، وبتوزيع نتائج الفترة السابقة على شكل توزيع طبيعي، نجد أن 19.4% من الفترة المدروسة (2000-2002) حصلت فيها تغيرات لأكثر من 4%، و70.8% من الفترة (2002-2004) التي حصلت فيها تغيرات لمعدل التضخم بين 2% و4% في حين 9.7% تمت فيها التغيرات لأقل من 2%، كما كان هناك التزام البنك المركزي في تشيلي في الوصول إلى معدل التضخم المستهدف ومعالجة أي خروج عن الحدود المسموح بها، وبالنظر أيضا إلى معدل التضخم المحقق في سنة 2013 البالغ 1.8% يتبين استمرار نجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم في تشيلي.

وتجدر الإشارة أن هذا الاستقرار المشهود في تشيلي قد انعكس إيجابيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية كافة مثل: معدل نمو الناتج الداخلي المحلي، استقرار سعر صرف البيزو مقارنة بالدولار، وانخفاض معدلات التضخم. (جباري و العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، التشيلي وتركيا، 2014، صفحة 93، 94)

#### 4. سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

لكي تنجح السلطات النقدية الجزائرية في تحقيق استقرار الأسعار لابد من إرساء سياسة استهداف التضخم لكن قبل هذا كله يجب التأكد من توفر شروط استهداف التضخم في الجزائر.

##### 1.4. مدى توفر شروط استهداف التضخم في الجزائر:

تتميز شروط استهداف التضخم في الجزائر في النقاط التالية: (دبابة، 2015، الصفحات 202-210).

##### 1.1.4. استقلالية بنك الجزائر:

من أجل معرفة مدى استقلالية البنك المركزي الجزائري يتم اتباع عدة معايير نوجزها كما يلي:

- سلطة وحرية البنك في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وذلك من خلال تحديد مدى تدخل الحكومة بشأن هذه السياسة؛

- سلطة الحكومة في عزل وتعيين محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجلس الإدارة ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم؛

- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الميزانية وكذا مدى منحه للتسهيلات الإنمائية للحكومة؛

- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي؛
- مدى تمثيل الحكومة في المجالس (وإذا كان التمثيل بالحضور فقط أم يمتد إلى حق المشاركة والتصويت والاعتراض عن اتخاذ القرارات)؛
- الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي (حيث أنه كلما كان معدل التضخم منخفض ومستقر كلما دل على استقلالية أكبر للبنك المركزي وذلك من خلال القاعدة التالية:  $D = P/1 + P$  حيث تمثل: D درجة الاستقلالية، ويمثل P معدل التضخم؛
- مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى، لذا ومن خلال هذه المعايير سنحاول إسقاطها على حالة بنك الجزائر من أجل معرفة مدى استقلاليته من خلال القوانين التي حكمت تأسيس بنك الجزائر وحددت مهامه مثل قانون النقد والقرض 10-90 والأمر 11-03.

أ. من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء: إن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده ثلاث نواب، ويتم تعيين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، غير أن الأمر الرئاسي (11-03)، قد ألغى هذه المدة، حيث يمضي المحافظ باسم بنك الجزائر، كل العقود لحساب عمليات بنك الجزائر، ويقدم التقرير العام والحسابات الجارية بأرصدها المدينة والدائنة، كما أنه يمثل بنك الجزائر في المحافل الدولية (كالمشاركة في الندوات التي يعقدها صندوق النقد الدولي مثلا وكذا المنظمات والهيئات الإقليمية). ويتم إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية أيضا في حالتين فقط: العجز الصحي يثبت بواسطة القانون والخطأ الفادح.

ب. أما نواب المحافظ: هم أيضا يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمسة سنوات وهذه المادة ألغيت بمقتضى الأمر (11-03) لرئيس الجمهورية، وعدد النواب هو ثلاثة نواب ويتم إقالة نواب المحافظ في حالة ثبوت العجز الصحي قانونا، أو الخطأ الفادح، وذلك بموجب مرسوم رئاسي يصدر من طرف رئيس الجمهورية.

#### 2.1.4. من حيث إدارة السياسة النقدية:

أعطي له الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية حيث تتعلق مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصراف، إنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد الوطني بحثنا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وبهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير، المراقبة وكل وسائل ضبط سوق الصرف.

أما من حيث هدف السياسة النقدية، فقد نصت المادة 62 «يقوم مجلس النقد والقرض بتحديد السياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لا سيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقروض، يحدد استخدام النقد وكذا يضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى التقليل من مخاطر الاختلال».

#### 3.1.4. من حيث درجة تدخل الحكومة:

- يتم استشارة بنك الجزائر حول كل مشروع قانون أو نص قانون يتعلق بالمالية والنقد، كما يخول له تقديم اقتراحاته للحكومة، حسب ما يراه مناسبا ومهما لتطوير الاقتصاد؛
- يقوم بإعلام الحكومة بكل ما يخل باستقرار النظام النقدي؛

- يقوم بجمع الإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض من طرف البنوك والمؤسسات الدولية؛

- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية؛

- تدعيم التشاور والتنسيق ما بين البنك الجزائري والحكومة فيما يخص الجانب المالي وذلك من خلال:

- ✓ إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية؛
- ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛
- ✓ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد؛
- ✓ العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

#### 4.1.4. من حيث مساءلة البنك:

تم تحديد عدة نقاط منها ما تعلق بالسر المهني أو في حالة ارتكاب أخطاء جزائية.

كما نجد العديد من الدراسات التي قامت على دراسة مدى استقلالية البنوك المركزية، وهذه الدراسات اجتمعت على مجموعة من المعايير يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية البنك المركزي، مع التباين في ترتيب هذه المعايير، والوزن النسبي لكل منها. الأمر 03-11 قد تراجع نوعا ما في منح الاستقلالية للسلطة النقدية، مقارنة بما كان عليه في القانون 90-10.

#### 2.4. الإعلان عن معدل معين للتضخم:

فحسب هذا الشرط فقد جاء في التقرير السنوي لسنة 2008 على تحديد معدل تضخم يتراوح ما بين 3% و 4%، كما أعلن وزير المالية السابق "كريم جودي" في سبتمبر 2010 أن معدل التضخم المستهدف هو 3.4%، وفي دراسة "الكرار واستن" (2002) حول استهداف التضخم لايت تم تصنيف الجزائر فيها من الدول الغير واضحة الاتجاه-بدون التزام واضح-وأضافوا أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو انخفاض مستوى التضخم في المدى المتوسط، هذا المستوى لم يتم تحديده بعد لكنهم اعتبروا أنه 3%.

لكن في السنوات التي تلتها لم يكن هناك إعلان واضح عن معدل التضخم المستهدف وإنما نجد في أغلب الأحيان التحدث عن معدل التضخم المتوقع للسنة الحالية، وأسباب انحرافه لذا يمكن القول إن هذا الشرط لا يزال غير مطبق في الجزائر.

#### 5.4. الهدف الأولي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار:

حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف للسياسة النقدية من بينها هدف استقرار الأسعار، أي أنه لم يجعل التحكم في التضخم هو الهدف الأول والأساسي له رغم تعهد السلطة النقدية بتحقيقه، ويعد هذا الشرط غير قائم في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة استهداف التضخم.

#### 6.4. توفر البيانات:

تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون لبنك الجزائر آليات وبرامج للتنبؤ بمعدل التضخم متقدمة، مما يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب على البنك المركزي أن يملك هذه المعلومات عن المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما

يتعين عليه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على التضخم، كما تعتبر الجزائر أحسن بكثير من دول أخرى حيث أنها تقوم بنشر تقارير شهرية وسنوية حسب ما نصت عليه المادة 106 من قانون 90-10 عبر الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر حول وضعية السياسة النقدية.

#### 7.4. الشفافية والمساءلة:

تعد زيادة الشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة واعتماد النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم من الشروط الأساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، ويتعين على بنك الجزائر تعزيز هذه الشفافية من خلال تكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيق ذلك حتى يأخذ الأعوان الاقتصاديين قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل، إلا أن الشفافية وحدها لا تكفي إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي عن مدى تحقيقه للأهداف لذا يتعين تحديد هيئة معينة تكلف بهذه المهمة سواء تمثلت في البرلمان أو الحكومة أو هيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية، ولا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف إذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حتى يتمكن من تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف للتضخم، لذا يتطلب إحداث إصلاحات على أدوات السياسة النقدية والعمل على إيجاد نماذج إحصائية قياسية، تربط اتجاهات التضخم بسلوكيات السلطة النقدية من خلال تغيير أدواتها النقدية.

يعتبر صندوق النقد الدولي بأن الجزائر من الدول التي تقوم باتباع أحد أنواع استهداف التضخم وهو استهداف التضخم لايت " Targeting Inflation Lite" وذلك لأن بنك الجزائر يدير تعويم سعر الصرف بطريقة مرنة لكبح الصدمات الخارجية، وتتم عملية استهداف التضخم في الجزائر عن طريق إعادة تمويل البنوك التجارية باستخدام أدوات السياسة النقدية كمعدل إعادة الخصم.

#### 5. معوقات استهداف التضخم في الجزائر:

تعود معوقات استهداف التضخم في الجزائر للأسباب التالية: (دبابة ، 2015 ، صفحة 211)

- عودة ارتفاع التضخم بسبب السياسة التوسعية المنتهجة مما يقلل من مصداقيتها؛
- عدم توفر الشروط الأولية للاستهداف، حيث يعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات للبنوك العمومية أكبر مثال عن عدم استقلالية البنك المركزي لتدخلها في المهام التي يمارسها؛
- قلة البيانات وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم، وعدم تعميمها على كافة التراب الوطني، كما يجب أن توكل إلى هيئة واحدة كالديوان الوطني للإحصاء الذي يجب أن تكون له فروع على مستوى التراب الوطني، بدوريات إحصائية جد حديثة ومستمرة؛

- ضعف المؤسسات القائمة مما يضعف من قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة؛
- عدم استقرار المتغيرات خصوصا خلال الفترة الانتقالية مما يحد من قدرة الاعتماد على التنبؤات؛
- يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار في حالة الدول التي تقدم الدعم للسلع والخدمات وهذا لحساسية الموضوع حيث أن التغيير في ذلك يؤدي إلى هدم العملية بكاملها، والجزائر من بين الدول التي تقدم الدعم لبعض السلع كالطاقة والغذاء، لذا يجب استبدال التضخم الحالي بالتضخم الأساسي، الذي يتم من خلاله استبعاد كافة السلع

المدعومة من الدولة، السلع الموسمية والسلع المستوردة المكونة لمؤشر أسعار المستهلك بهدف الوصول إلى التضخم الحقيقي؛

- عدم مرونة جهاز الإنتاج خارج المحروقات لاعتماد الجزائر على الثروات الباطنية الأمر الذي يجعل الناتج الداخلي الخام يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ما يؤثر على معدلات التضخم في المستقبل.

## 6. خلاصة

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن:

### أولاً: نتائج البحث:

سياسة استهداف التضخم إطار حديث نسبياً في إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدلات التضخم في المدى القصير وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل، وذلك يتطلب توفير شروط عامة وشروط أولية لفعالية هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية، كاستقلالية البنك المركزي، الالتزام بهدف وحيد دون استهداف متغيرات اقتصادية أخرى، فضلاً عن وجود علاقة مستقرة واضحة يمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.

وقد تبين أن معظم هذه الشروط غير محققة في الجزائر لكن بإمكان اعتماد هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية من خلال تبني السلطة النقدية لهدف استقرار الأسعار في المدى الطويل، كهدف أساسي للسياسة النقدية وإعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر، وكذا اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم.

### ثانياً: توصيات البحث:

لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح توصي الورقة البحثية بما يلي:

- منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم؛
- استقلالية البنوك المركزية وتفويض بتحقيق ثبات الأسعار؛
- تمتع السياسة النقدية بالشفافية بالشكل الذي يؤمن الترسخ التام للمصداقية والثقة.
- من الملح الابتعاد عن التمويل التضخمي نظراً للمخاطر الكبيرة التي يشكلها على الاقتصاد، لا سيما في ظل جمود الجهاز الإنتاجي والذي يعتبر سبباً رئيسياً في تعميق التضخم.

## 7. قائمة المصادر والمراجع

### • المقالات:

شوقي جباري، وحزمة العوادي. (أكتوبر، 2014). سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجربة البرازيل، التشيلي وتركيا. مجلة رؤى استراتيجية، ع (08)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات.

شوقي جباري. (2014). تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع(06)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

### • الرسائل والأطروحات:

أمينة دبابة. (2015). السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير: جامعة تلمسان، الجزائر.

عبد الله ياسين. (2014). دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة وهران، الجزائر.

### • الملتقيات والمؤتمرات:

سامية بولعسل، وكريمة غباط. (2013). تجارب ناجحة في استهداف التضخم وامكانية تطبيقها على الجزائر. الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر.

شوقي جباري، وحزمة العوادي. (2013). سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية. الملتقى الوطني حول: التضخم في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر.

عبد الحميد بوشرمة، وياسين بوعاملي. (2013). سياسة استهداف التضخم. الملتقى الوطني حول: التضخم في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر.

عبد الرزاق كبوط، وسمير جادلي. (2013). متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية. الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر، جيجل، الجزائر.

### • مواقع الأنترنت:

بلعزوز بن علي، وعبد العزيز طيبة. (19، 08، 2022). تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم. تم الاسترداد من [www.neevia.com](http://www.neevia.com).

### • مراجع أخرى:

عزيز بندر رجاء. (بدون سنة). استهداف التضخم، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. العراق، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية: البنك المركزي العراقي.